S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/132
9 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوافيكم برسالة آنج - فليكس باتاسيه، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، المتعلقة بالمسائل محل انشغالكم (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أومبروازين كبونغو
القائم بالأعمال بالنيابة

120299 120299 99-03409

المرفق

رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ وموجهة من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بموافاتكم بالمعلومات التي يمكن أن تهدئ مخاوف أعضاء مجلس الأمن (انظر التذييل).

وأؤكد من جديد أن جميع الإجراءات ستتخذ للحفاظ على السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عبر الحوار والتشاور.

(توقيع) آنج - فليكس باتاسيه

التذييل

رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ وموجهة من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى رئيس مجلس الأمن

في الرسالتين رقم 143/98.PR المؤرخة ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/1999/116، المرفق) ورقم 001/99.PR المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/98، المرفق)، الموجهتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كنت قد أعربت عن رغبتي في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لحين إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٩. ويتفق هذا مع الطلب الأصلي الذي تقدمت به في رسالتي المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، التي طلبت فيها إيفاد بعثة للأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات التشريعية وكذلك الانتخابات الرئاسية.

إن التزامي الشخصي والتصميم الحازم للحكومة على تعزيز العملية الديمقراطية وتوطيد دولة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى قد ساعدانا، بفضل دعم مجلس الأمن، على إجراء الانتخابات التشريعية في ظروف طبيعية وبشكل أرضى الجميع.

وعلى أي حال، فإن إجراء انتخابات حرة وشفافة لن يعيد الديمقراطية، وإن كان يشكل على الأقل خطوة بالغة الأهمية في هذا السبيل.

كما أن دولة القانون، التي تتسم بطبيعتها باحترام القوانين والنظم والالتزامات الدولية، لن يرضيها الخرق الدائم للنصوص بدعوى السعي المطلق إلى توافق الآراء.

ولذلك فإن العودة الرسمية إلى الشرعية الدستورية، بعد هذه الانتخابات التشريعية، يجب أن يواكبها تنفيذ ما بقي من اتفاقات بانغي.

وعلاوة على ذلك فإنه في ضوء الانسحاب الوشيك لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يمكن أن يتحقق فيما نرجو بعد الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٩، نرى من المهم والعاجل تشجيع وإعداد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لكي يعود إلى ما يكفل بقاء أي ديمقراطية، أعني احترام الشرعية الجمهورية.

إن الحكومة، إذ ترتكز على ما سبق وتراعي بوجه خاص مبادئ الفصل بين السلطات، تلاحظ باغتباط أن السلطات الثلاث الضابطة للديمقراطية بدأت تعمل بشكل طبيعي.

على صعيد السلطة التنفيذية

عملا بأحكام المادة ٢١ من الدستور ومراعاة لروح اتفاقات بانغي، قام رئيس للوزراء قادم من المجتمع المدني بتشكيل حكومته بعد أسبوعين من المشاورات المريرة مع المعارضة التي رفضت الاشتراك في الحكومة، فيما عدا أحد أعضائها. وأعضاء هذه الحكومة، الذين أختيروا على أساس الكفاءة والنزاهة، هم من أبناء المجتمع المدني ومن أعضاء الأحزاب السياسية.

وفي ١ شباط/فبراير ١٩٩٩، حصل رئيس الوزراء الجديد على ثقة نواب الأمة. والجمعية الوطنية منعقدة الآن لاعتماد القانون المالي للسنة المالية ١٩٩٩.

على صعيد السلطة القضائية

على الصعيد القضائي، تعمل جميع المؤسسات بشكل طبيعي في استقلالية واضحة. ولا تزال قضايا المنازعات التي نشأت عن الانتخابات التشريعية الأخيرة معروضة الآن أمام المحكمة الدستورية دون حل.

على صعيد السلطة التشريعية

على صعيد السلطة التشريعية أخيرا، وعلى الرغم من الخلافات التي طبعت أعمال الدورة الأولى غير العادية التي خصصت لتشكيل مكتب الجمعية الوطنية، فإن الجمعية تمارس عملها. وتضم اللجان البرلمانية، المرفقة قائمة بها، بين أعضائها نواب الأغلبية ونواب المعارضة معا (انظر الضميمة الثانية).

وفيما يتعلق بتشكيل مكتب الجمعية الوطنية، يجدر بالذكر أن جميع الوظائف في هذا المكتب تُشغل بالانتخاب وليس بالتعيين أو بتوافق الآراء كما يحدث في وظائف السلطة التنفيذية.

وتقضي أحكام المادة ٤٨ من الدستور بأن يُنتخب رئيس الجمعية التشريعية لدورة تشريعية واحدة (خمس سنوات)، وأن تُجدد ولاية أعضاء المكتب الآخرين سنويا بالانتخاب، كما تقضي بذلك قواعد اللعبة الديمقراطية في دولة القانون.

والأمل معقود على أن يعود نواب الأمة وأعضاء أحزاب المعارضة إلى سابق عهدهم، وذلك من ناحية لأن التقاليد الديمقراطية تجعل من الجمعية الوطنية، وليس من الشارع، مكانا للنقاش السياسي، ومن ناحية أخرى حتى يتمكنوا، عند تجديد عضوية المكتب، من المشاركة فيه بترشيح أنفسهم، خلافا لسياسة المقعد الشاغر التي تُمَارس الآن.

أما عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وخصوصا في منطقة خط الاستواء، فإن المعلومات التي لدينا والواردة من السلطات الكونغولية والتشادية تؤكد أن هذه المنطقة الواقعة على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى قد استعادت السلام تماما. وهذا أمر يدعم موقف جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بلد مجاور، وكذلك موقف بعثة الأمم المتحدة المناط بها حفظ السلام.

ومن ناحية أخرى، واستجابة لشواغلكم فيما يتصل بحل المشاكل المالية والاقتصادية، تجدون رفق هذا مذكرة تجميعية من الحكومة (انظر الضميمة الثالثة).

وأملي أن تسهم العناصر المذكورة آنفا في تقديم معلومات أفضل إلى المجلس.

(توقيع) آنج - فليكس باتاسيه

الضميمة الأولى

بيان صحفي صادر في بانغي في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

دعيت الجمعية الوطنية، بالمرسوم رقم ٩٩-١ المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، إلى الانعقاد في دورة غير عادية في الفترة من ٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

ودار جدول الأعمال حول تشكيل المكتب المؤقت، عملا بأحكام المادة ٢ من النظام الداخلي للجمعية الوطنية.

وجرى الاحتفال الرسمي بتشكيل هذا المكتب في الساعة ١٦/٠٠ من يوم ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في قاعة الجمعية الوطنية، برئاسة النائب آبل غومبا، أكبر الأعضاء سنا.

وحضر هذا الاحتفال أيضا، علاوة على أعضاء الحكومة التي يرأسها صاحب السعادة ميشيل غبيزيرا - بريا، رئيس حكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية، السيد أولويمي أدينلي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك جميع هيئات الدولة النظامية.

وبعد تلاوة قائمة النواب المنتخبين والخطاب التقليدي لرئيس المكتب المؤقت، طلب النائب جان بول نغوباندي دي ديكوا الكلمة لطرح مسألة ذات أولوية.

واستجاب رئيس الجلسة للطلب خلافا لأحكام النظام الداخلي، مما أثار اعتراض أعضاء الجمعية الآخرين. فقد كان يتعين على الرئيس، بمقتضى النظام الداخلي، رفع الجلسة دون نقاش.

وغادر السيد نغوباندي القاعة بعد هذه الواقعة، وتبعه نواب المعارضة الآخرون.

واعتقد رئيس الجلسة، الذي كان ينبغي له أن يكون حكما، أي أن يظل على الحياد، أن عليه أن يغادر القاعة هو وأعضاء المكتب الآخرون وأعضاء المعارضة، دون حاجة إلى رفع الجلسة أو استئذان مدعويه.

ولم يبق في القاعة سوى السيدة زان - في توام - بوتا، نائبة الرئيس بحكم السن، وزملائها من نواب الأغلبية. واعتبارا من ذلك التاريخ، لم يعد رئيس المكتب المؤقت للجمعية الوطنية يعتقد أن عليه دعوة أعضاء المكتب الآخرين إلى الاجتماع لتحديد برنامج العمل المفضي إلى تشكيل المكتب في صورته النهائية.

ويجدر بالذكر أن دستور ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ينص في المادة ٤٨ منه على أن تنتخب الجمعية الوطنية رئيسها لفترة الدورة خلال ثمانية (٨) أيام من تاريخ بدء ولايتها. وهذا يعني أنه كان يتعين انتخاب الرئيس الجديد للجمعية الوطنية في موعد أقصاه ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

وقام رئيس المكتب المؤقت للجمعية الوطنية، دون استشارة أعضاء المكتب الآخرين، بتوزيع بيان يدعو فيه جميع النواب إلى الحضور إلى الجمعية الوطنية في الساعة العاشرة من صباح يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لوضع المكتب في تشكيله النهائي.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كان النواب جميعا موجودين في قاعة الجمعية الوطنية نزولا على رغبة رئيس المكتب بحكم السن.

وطلبت المعارضة الكلمة وأثارت هذه المرة، وسط دهشة الحاضرين البالغة، مسألة توزيع مناصب مكتب الجمعية الوطنية، مطالبة بأن يجري التوزيع بتوافق الآراء وليس بطريقة "KOUDOUFARA".

وكان المفروض، حسبما قالت المعارضة، أن تسند إليها رئاسة الجمعية الوطنية تلقائيا، علاوة على منصب نائب للرئيس، ومنصب مراقب مالي، ومنصب سكرتير برلماني، ومنصب عضو بالمكتب.

أما الأغلبية الرئاسية فتكتفي بمنصبي نائب للرئيس، أحدهما النائب الأول، ومنصب مراقب مالي، ومنصب سكرتير برلماني، ومنصبي عضوين بالمكتب.

وبعد مناقشات استمرت عدة ساعات، وحتى لا تتحول هذه المناقشات إلى مداولات في جلسة عامة، اتفق على أن تنسحب كل "جماعة قيادية" للتشاور على انفراد.

وبعد استئناف الجلسة في الساعة ١٦/٠٠، ظلت المعارضة على تمسكها بشغل منصب الرئاسة: "إما رئاسة الجمعية الوطنية وإلا فلا".

وهذه هي الظروف التي كان يتعين فيها على رئيس المكتب بحكم السن أن يعلن أنه يتحمل مسؤولية عدم رئاسة الجلسة التي يجري فيها تشكيل المكتب بالتصويت الآلي.

وفي ضوء كل ما سبق فإن نواب الأغلبية، المجتمعين في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في قاعة الجمعية الوطنية، أحاطوا علما بما أعلنه النائب آبل غومبا، رئيس المكتب بحكم السن.

ولما كانوا يلاحظون أن هذا المكتب قد أخل بواجباته، فقد خلصوا إلى أن المكتب الذي شُكل في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قد فقد أهليته.

وفي الساعة ١٨/٣٠ من يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قرروا، تيسيرا لتشكيل المكتب في صورته النهائية وفي المواعيد القانونية، تشكيل مكتب مؤقت جديد على النحو التالي:

رئيسة المكتب المؤقت بحكم السن: ماري - جوزيف زان - في توام - بونا؛
الأعضاء:
غابرييل دوت باديكارا
ماغيليه بوتيا
جان سايو
جان - ميشيل ماندابا
تيوفيل غانرو
ديودونيه كودوفارا

وفور تشكيل المكتب، شرع في أداء مهمته بتشكيل المكتب النهائي للجمعية الوطنية الذي تشكل على النحو التالي:

الرئاسة

الرئيس: النائب لوك - أبولينير دوندون كوناماباي
النائب الأول للرئيس: النائب غي - نينغاتا
النائب الثاني للرئيس: النائب سيمون موسابيتي
النائب الثالث للرئيس: النائب فوستان مونتسوكي

المراقبة المالية

النائبة ماري أغبا
النائب ميشيل نغاكو

السكرتارية البرلمانية

السكرتير البرلماني الأول: النائب ديودونيه غوميتوا
السكرتير البرلماني الثاني: النائب ديودونيه كودوفارا

الأعضاء

النائب لوك غيلا
النائب ريغو نغيالو
النائب بيير سيليسوي

(توقيع) لوك - أبولينير دوندون كوناماباي
رئيس الجمعية الوطنية

الضميمة الثانية

اللجان البرلمانية

لجنة الشؤون الخارجية

الرقم	الاسم واللقب	الحزب السياسي	ملاحظات
١	ميتار دجيم - آريم	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٢	غي نينغاتا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٣	لوك - أبولينير دوندون كوناماباي	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٤	سيمون - سيلاس نغواغبادا كوزوتشيام	التحالف من أجل الديمقراطية والتقدم	معارضة
٥	جوزيف ماليميندو	الجبهة الوطنية من أجل التقدم	معارضة
٦	إيمانويل دومبيا دوبيل	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٧	موئيز مامادو ركينا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٨	مارك دوغير	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٩	بارتيليمي بوبوري - ندونغ	مستقل	أغلبية
١٠	ديودونيه كودوفارا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١١	جان - بول نغوباندیه	حزب الوحدة الوطنية	معارضة
١٢	آن - ماري مونينغيه	حركة الديمقراطية والتنمية	معارضة
١٣	بليز ناكومبو - ياني	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٤	جوزيف بينغاما	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٥	جان - كلود أوبيرتل	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة

لجنة الاقتصاد والمالية والخطة

الرقم	الاسم واللقب	الحزب السياسي	ملاحظات
١	ريغو نغيالو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٢	جوزيف جيرار نغاما	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٣	مارتان دومسو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٤	ماري أغبا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٥	لوك غيلا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٦	ايريك سورونغوبيه	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٧	جان - ميشيل ماندابا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٨	تيوفيل غانرو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٩	ميشيل نغاكو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٠	جاكوب غبيتي	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١١	موديدا بينيه نويوغوديه	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	معارضة
١٢	آبل غومبا	الجبهة الوطنية من أجل التقدم	معارضة
١٣	ماغيل بوتيا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٤	فيديل سوسو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٥	ديزيريه كولينغبا	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٦	إميل جرو - ريمون ناكومبو	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة

لجنة الشؤون الاجتماعية والتعليم

الرقم	الاسم واللقب	الحزب السياسي	ملاحظات
١	موكتار صمويل موسامبو	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	معارضة
٢	ألفونسين يانغونغو - بوغاندا	حركة الديمقراطية والتنمية	معارضة
٣	جان - ماريوس بونغينزا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٤	ماري وافيو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٥	ماري - جوزيف زان - في توام - بونا	مستقلة	أغلبية
٦	تيوفيل توبا	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
٧	جاك سانزيه	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٨	فيليب ووغانيه	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
٩	آلان ألبير أندجيغبو - ديانغا	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٠	جيلبير كوليسيو	التحالف من أجل الديمقراطية والتقدم	معارضة
١١	مارتان ياميتيه	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٢	جان - بروس يانديه	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٣	جورج ساليه	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٤	ألبير مبيريو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٥	ميريي كولينغبا	التجمع الديمقراطية لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٦	أندريه نغبوكوزو	التجمع الديمقراطية لأفريقيا الوسطى	معارضة

لجنة الدفاع

الرقم	الاسم واللقب	الحزب السياسي	ملاحظات
١	لوسيين باتاسيه	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٢	توماس كوازو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٣	بيير سيليسوي	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٤	زكريا عمر عبد الرحمن	الجبهة الوطنية من أجل التقدم	معارضة
٥	جاك كوماندیه	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٦	باستوس غاستون لانينغا	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	معارضة
٧	تيموثيه ماليندوما	المحفل الوطني	معارضة
٨	شارل ماسي	المحفل الديمقراطي من أجل الحداثة	معارضة
٩	لوي - بيير غامبا	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٠	دافيد غيتوكا	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١١	سيمون بونغولابيه	حركة الديمقراطية والتنمية	معارضة
١٢	جان - ميشيل زوهوتو	حزب الوحدة الوطنية	معارضة
١٣	جان باكيتو	حزب الوحدة الوطنية	معارضة
١٤	جان - دوديو أوبا - تيسوبيه	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٥	بولان جيرمان دوبو - زيرو	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٦	إيلير سيباليه	مستقل	معارضة

لجنة الداخلية والقوانين والشؤون الإدارية

الرقم	الاسم واللقب	الحزب السياسي	ملاحظات
١	دانييل أوتوكبيو	الاتحاد من أجل الجمهورية	معارضة
٢	جان - مارك ميغانغا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٣	ألفونس سانغامي - كيلو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٤	زابيو ماآ زابيو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٥	باتريس إندجيمونغو	الجبهة الوطنية من أجل التقدم	معارضة
٦	ألبير سمبليس غانيكبيو	التحالف من أجل الديمقراطية والتقدم	معارضة
٧	ألبير نديبولي	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٨	فيديل غبانغا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٩	بارتيليمي بووا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٠	هنري بوزير	مستقل	معارضة
١١	جاك ييمبيه	حركة الديمقراطية والتنمية	معارضة
١٢	شارل دوبانيه	التحالف من أجل الديمقراطية والتقدم	معارضة
١٣	مرغريت بالنغيليه زارامبو	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٤	أوبير ندوفور - ناكومبو	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٥	جان - ماري موكوليه	حركة الديمقراطية والتنمية	معارضة

لجنة التجهيزات والاتصالات

الرقم	الاسم واللقب	الحزب السياسي	ملاحظات
١	جان سايو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٢	فوستان مونتسوكي	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٣	جان - بيير فليكس غاسيكار	التجمع الديمقراطية لأفريقيا الوسطى	معارضة
٤	جوزيف كاتيكوندجي	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	معارضة
٥	نستور ميدي	الجبهة الوطنية من أجل التقدم	معارضة
٦	سيموسي إيتيين كيزا - كويانغبو	التحالف من أجل الديمقراطية والتقدم	معارضة
٧	أندريه نديريغاندجي	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٨	ميشيل نيبي إيسا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٩	جان - غي زوفوك - ويليبونا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٠	جواكيم غويانغو	المحفل الديمقراطي من أجل الحداثة	معارضة
١١	آلياس زكريا	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٢	روجيه غبيدا	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
١٣	بريس - روفان ليون مولومادون	حركة الديمقراطية والتنمية	معارضة
١٤	صديق يونس	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٥	دانييل لانغاندجي	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة

لجنة الإنتاج والموارد الطبيعية والبيئة

الرقم	الاسم واللقب	الحزب السياسي	ملاحظات
١	دافيد غوبولو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٢	ديودونيه غوميتوا	الحزب الليبرالي الديمقراطي	أغلبية
٣	إيتيين موسى ندووا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٤	بيير لوجان نغاناماندجي	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٥	فليكس أوروكاس	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٦	غابرييل دوتيه باديكارا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٧	سيمون موسابيتي	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
٨	دافيد ياكاتا	التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى	معارضة
٩	أنطوان بيلوكو	حزب الوحدة الوطنية	معارضة
١٠	ألفونس نياكانغو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١١	جوزيف ماليغيا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٢	بيير داسينو	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية
١٣	ألفونس مالنديليه - لاغير	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	معارضة
١٤	ماتوران ديمبيليه	الحزب الليبرالي الديمقراطي	معارضة
١٥	الحاجي إبراهيم	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى	أغلبية

التذييل الثالث

مذكرة بشأن تطور برنامج التكيف الهيكلي
صدرت في بانغي في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩

أولا - الإصلاحات الهيكلية

ألف - قطاع مبيعات الأقطان: اتخاذ سلسلة من التدابير لكفالة استمرار مبيعات الأقطان قبل منح القروض إلى الشركة

قدر العجز المتوقع للقطاع بمبلغ ٤,٣ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي. وبعد اجتماعات عديدة مع القائمين على التشغيل الاقتصادي للقطاع: الدولة، ومؤسسة SOCOCA، وأصحاب المصارف، وأصحاب شركات النقل، والوكالة الفرنسية للتنمية، قدمت بعض الحلول:

- **تعهدت الدولة بإعانة القطاع بمبلغ ٦٧٧ ١ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي. وأدرج هذا المبلغ في ميزانية عام ١٩٩٩؛**

- **قدرت الجهود الداخلية لمؤسسة SOCOCA وإعادة التفاوض بشأن عقود النقل بمبلغ ٨٠٠ مليون فرنك الاتحاد المالي الأفريقي؛**

- **طلبت الدولة إلى اثنين من الشركاء هما الوكالة الفرنسية للتنمية والشركة الفرنسية لصناعة ألياف المنسوجات الدعم من أجل سداد العجز. وقد استجابت الوكالة الفرنسية للتنمية لهذا الطلب ببعض الشروط. وأتاح هذا طمأنة ممولي القطاع الذين تولوا تمويل الشركة. وانطلقت هذه الشركة بالفعل إلى العمل وهناك ٠٠٠ ٦ طن من القطن في طريقها إلى الشحن من ميناء دوالا.**

وللتوصل إلى حل دائم، يجري الإعداد لعقد اجتماع مائدة مستديرة للقطاع. ومن المعتزم أن يضم جميع العناصر المشاركة في القطاع بما في ذلك ممثلي المنتجين.

باء - شركة النفط لأفريقيا الوسطى (PETROCA)

تقدمت المحادثات بما فيه الكفاية: جرى في الواقع التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن جميع النقاط التي تثير قلق أحد الطرفين. وجرى تحديد موعد لقاء في الأسبوع من ٨ إلى ١٣ شباط/فبراير في باريس من أجل وضع بروتوكول الاتفاق.

جيم - اتخاذ إجراءات قانونية لاختتام عمليات تصفية بعض المؤسسات وأربعة مصارف تابعة للدولة توقفت عن النشاط، بصفة نهائية

جرت تصفية المؤسسات المالية التالية بموجب مرسوم. وهي المصرف الوطني للتنمية والمصرف الأفريقي للاستثمار ومصرف الودائع الوطني لأفريقيا الوسطى LONACA.

جرت تصفية المؤسسات غير المالية التالية بموجب مرسوم: Lorombois و Centra-Hydro ومكتبة أفريقيا الوسطى، وشركة استغلال الغابات والاستغلال الصناعي لأفريقيا الوسطى، و SALCAPA و SOCALIMIME و SOCALIMEX.

ويجري حاليا تصفية المؤسسات التالية: مصرف الائتمان الزراعي والتنمية وصندوق تثبيت الأسعار ومعادلتها، و SMH، ومجلس افريقيا الوسطى لأصحاب البضائع المنقولة بالسفن. وتتمثل المهمة في إعادة تنظيم الملكيات العقارية، والرهونات العقارية بغية تيسير اتخاذ إجراءات فعالة في وقت لاحق بواسطة الهيئة المناط بها متابعة عملية الانتعاش.

دال - إعادة تشكيل المؤسسات العامة

توجد ملفات تتعلق بالمؤسسات الأخرى جرى تكوينها وإحالتها إلى الجمعية الوطنية وهي تتعلق بما يلي:

- إدماج المكتب الوطني للأيدي العاملة والمنظمة الوطنية المشتركة بين المهن للتدريب وتحسين المهارات.

- تصفية الشركة الوطنية للمياه من أجل إعادة تنظيم شركة توزيع المياه في أفريقيا الوسطى.

ثانيا- التدابير المتعلقة بالميزانية

ألف - هيكل أسعار المنتجات النفطية وتحصيل الرسوم والضرائب المستحقة على شركة النفط لأفريقيا الوسطى للدولة ولصندوق الطرق

جرى في هذا الشأن منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ توقيع قرار وزاري يحدد الهيكل الجديد لأسعار المنتجات النفطية. ودخل تطبيق هذا التدبير حيز النفاذ على الفور.

أما فيما يتعلق بتحصيل الرسوم والضرائب المستحقة على شركة النفط لأفريقيا الوسطى للدولة ولصندوق الطرق، فإنه تجري حاليا عمليات المراجعة ووجهت الدعوة إلى المكتب الدولي لشركة الدراسات التقنية للمؤسسات العامة، الذي وضع التقرير المتعلق بالديون الداخلية، لزيارة بانغي في الأسبوع القادم لاستكمال هذا الملف قبل الاستعراض الذي سيجريه صندوق النقد الدولي.

باء - إصدار إخطارات استحقاق للديون المستحقة للمؤسسات العامة

جرت عمليات لإحصاء الديون المستحقة للمؤسسات العامة. وجرى وضع أوامر تحصيل وإرسالها إلى المؤسسات المعنية.

جيم - المقارنة المنهجية بين قيمة التعريفات الجمركية على واردات وصادرات الخشب والقيم المعتمدة من الشركة الخاصة لمراقبة وتعزيز عملية تصدير الماس

تضطلع الإدارة العامة للجمارك والرسوم غير المباشرة ومؤسسة SGS بتنفيذ هذا التدبير بصفة دائمة حتى اليوم. وجرى بالفعل وضع جدول تلخيصي يورد النتائج التي تم التوصل إليها. أما فيما يتعلق بتعزيز إجراءات التأمين الفعلي لصادرات الماس، فإنه يجري حاليا وضع ملحق لعقد مؤسسة SGS في صيغته النهائية. ووصلت إلى بانغي بعثة من مؤسسة SGS في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وناقشت هذا الجانب من الملف مع رئيس الوزراء والوزير المعني بالشؤون المالية والمختص بالميزانية. ومن المنتظر أن تتقدم مؤسسة SGS بمقترحات للتنظيم العملي لهذه الأحكام.

ثالثا - عناصر البرنامج

ألف - إنهاء الديون الداخلية

وصلت الأعمال إلى المرحلة النهائية. ومن المنتظر أن يصل المكتب الدولي لشركة الدراسات التقنية للمؤسسات العامة إلى بانغي في الأسبوع القادم لإجراء عمليات المراجعة الأخيرة.

باء - إعادة تشكيل المصرف الدولي لأفريقيا الوسطى

جرى إصدار إعلانات التقدم بعطاءات من أجل خصخصة المصرف الدولي لأفريقيا الوسطى، وجرى توقيع بروتوكول اتفاق بين مختلف الشركاء في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر الماضي (الشريك البلجيكي ومؤسسة COFIPA). وجرى تحرير رأس المال بالكامل حتى الآن من جميع الالتزامات من قبل الشركاء الأجانب والوطنيين. فإعادة تشكيل المصرف الدولي لأفريقيا الوسطى حقيقي بالفعل.

جيم - إعادة تشكيل اتحاد مصارف أفريقيا الوسطى

تجري محادثات حاليا بين الحكومة والشركاء المعنيين بخصخصة اتحاد مصارف أفريقيا الوسطى والبنك الدولي. وقد أنهى البنك الدولي مؤخرا سلسلة من المشاورات مع المصارف الخارجية الكبرى من أجل استئناف نشاط اتحاد مصارف أفريقيا الوسطى. ومن المنتظر إذاعة نتائج هذه المشاورات قريبا جدا.

دال - سداد الدولة لمساهمتها في رأسمال المصرف الشعبي للمغرب وأفريقيا الوسطى

أدرجت هذه المساهمة من الدولة في مشروع ميزانية عام ١٩٩٩.

هاء - اعتماد قانون مالي يتفق مع أهداف البرنامج المنقح فيما يتعلق بإلغاء الإيرادات الاستثمانية فيما عدا إيرادات صندوق الطرق، والصندوق الاستثماني للاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا، و FIDE

يرد هذا التدبير في مشروع القانون المالي لعام ١٩٩٩.

زاي - خصخصة شركة الطاقة لأفريقيا الوسطى

جرى بالاشتراك مع البنك الدولي القيام بعمليات محدودة للدعوة الى تقديم عطاءات. وقامت لجنة خصخصة المؤسسات العامة بتسجيل بعض الردود. وتسير هذه العملية التي تمت بالاشتراك مع البنك الدولي في مجراها المعتاد.

رابعا - تعليقات على المالية العامة

في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، كانت النتائج المقدرة على النحو التالي:

(أ) بالنسبة للإيرادات العامة (للخزانة أساسا)، بلغت الحصيلة المحققة ٢١٩ ٤٤ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي مقابل ١٦٠ ٢٩ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في عام ١٩٩٧، أي بزيادة تتجاوز ٥٢ في المائة، مما يتفق مع اتساع نطاق الجهود المتفق عليها من أجل تحقيق هذه النتيجة. وهذه الحصيلة التي تبلغ ٩٠ في المائة من المتوقع لا تزال مع ذلك أقل بصورة طفيفة من ١٠ في المائة من المبلغ المحدد المتوقع البالغ ٠٣٧ ٤٩ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي.

(ب) بالنسبة للنفقات العامة، بلغت الحصيلة ٩١٣ ٥٦ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي مقابل ٧٣٩ ٢٩ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في عام ١٩٩٧. وتقل هذه الحصيلة بصورة صافية بنسبة ١٠ في المائة عن المبلغ المحدد المتوقع البالغ ٦٣,٦ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي أي بنسبة تحصيل تبلغ ٨٩ في المائة. وهي موزعة كما يلي: '١' النفقات الجارية بمبلغ ٣٥١ ٢٠ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، '٢' النفقات الرأسمالية البالغة ٩٢١ مليون فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، '٣' تسوية الديون بمبلغ ٢٦٦ ١١ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، '٤' المتأخرات البالغة ٣٧٥ ٢٤ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، '٥' عمليات الخزانة التي تصل إلى ٤٣٦ مليون فرنك الاتحاد المالي الأفريقي.

(ج) الميزانية وهي تتعلق أساسا بالخزانة وأدت إلى تعبئة كبيرة للحصيلة بالمقارنة بالسنة السابقة بالرغم من المصاعب العديدة التي جرى مواجهتها خاصة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٨. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى ما يلي:

- أثر الأزمة الآسيوية التي بدأت في المساس بصورة خطيرة باقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال قطاع الخشب والماس والقطن؛

- الحرب في دولتي الكونغو والتي منعت إمدادات الفحم من كنشاسا والبضائع عن طريق خط السكك الحديدية للكونغو/المحيط؛

- منع اضراب أصحاب وسائل النقل الكاميرونيين الإمدادات من هذا الطريق خلال أكثر من شهر.

وقد اختنقت البلد بصورة كاملة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٨. وكان يتعين اتخاذ إجراءات سياسية على أعلى مستوى من أجل انجلاء الوضع في حوالي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ومع وضع الانتخابات التشريعية في الاعتبار. فإن القائمين على إدارة المشاريع الاقتصادية قد أخذوا في التسويف حتى نهاية العام.

وعلاوة على ذلك، فإن المشروع المالي، الذي يتسم بالتحفظ أساسا، توقع دخول أموال أجنبية في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الافريقي) تزيد على ١٦ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي. ولم تحدث بالفعل عمليات دخول الأموال هذه بينما ظلت استحقاقات كبيرة في نهاية العام واجبة الأداء.

وبالرغم من المصاعب وتمشيا مع تصميم الحكومة على الإبقاء على برنامج التكيف الهيكلي، جرى إيلاء الأولوية لاستحقاقات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٢,٥ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر) على حساب مرتبات الموظفين. وحتى اليوم، قمنا بتسوية حسابنا مع المؤسستين ونأمل في أن نتمكن بعد الاستعراض من الحصول على تدفقات مالية في الاتجاه العكسي لكي تسير بصحبة الجهود الداخلية.

- - - - -